

Distr.

GENERAL

DP/1995/28

20 April 1995

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج  
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق  
الأمم المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ١٩٩٥

٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، نيويورك

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

### طلب موارد إضافية لبرنامج صندوق الأمم المتحدة

#### للسكان القطري لناميبيا

#### تقرير المدير التنفيذي

#### أولاً - معلومات أساسية

١ - يوصي صندوق الأمم المتحدة للسكان ويطلب زيادة سلطة الموافقة على تمويل برنامج السكان الشامل لناميبيا بمبلغ ٣,٧ مليون دولار. وبذلك سيحصل المبلغ الإجمالي للبرنامج إلى ٨,٢ مليون دولار للفترة ١٩٩٦-١٩٩٢، سيجري برمجة ٥,٨ مليون دولار منه من الموارد العادلة للصندوق و ٢,٤ مليون دولار من الموارد المتعددة والثنائية الأطراف (انظر الجدول).

٢ - وفي أيار/مايو ١٩٩٢ وافق مجلس الإدارة على أول برنامج قطري لناميبيا بمبلغ ٤,٥ مليون دولار لفترة الخمس سنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٦. وجرى بالكامل تخصيص هذه المساعدة المعتمدة وبالبالغة ٤,٥ مليون دولار. ومن بين مبلغ الـ ٣ ملايين دولار المعتمد من الموارد العادلة للصندوق خصص نحو ٢,١ مليون دولار تقريباً؛ ومن بين مبلغ الـ ١,٥ مليون دولار المعتمد من الموارد المتعددة والثنائية الأطراف بلغ التخصيص الفعلي ٢,٤ مليون دولار نتيجة تلقي موارد متعددة وثنائية الأطراف غير متوقعة (من حكومات السويد وفنلندا ولكسنبرغ والنرويج).

٣ - ويقدم هذا الطلب وفقاً للمجالات البرنامجية التي كانت مستخدمة عند اعتماد البرنامج عام ١٩٩٢ غير أن الأنشطة البرنامجية المقترحة لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ تأخذ في الاعتبار برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٤ - وتعزز زيادة سلطة التمويل ضرورية من أجل (أ) استمرار وتعزيز الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة وبرامج صياغة السياسات السكانية؛ و (ب) بدء برامج الإعلام والتعليم والاتصال في المجال السكاني، والمرأة والسكان والتنمية، على النحو الذي وافق عليه مجلس الإدارة؛ و (ج) وضع برنامج تعليمي للسكان/ والحياة الأسرية (في المدارس) في كافة أنحاء القطر، بناءً على طلب الحكومة الناميبية.

٥ - تتفق هذه التوصيات مع توصيات استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري، الذي تم في ويندهوك، ناميبيا، في ٢ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٤. وقد وجد الاستعراض أن البرنامج القطري مصمم بشكل جيد وأن الأهداف واضحة وما تزال هامة بالنظر إلى السياق القطري وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. إلا أن الاستعراض حذر من أنه قد لا يمكن تلبية الكثير من أهداف البرنامج بسبب النقص الشديد في النظائر المهنية على الصعيد الوطني والحاجة إلى تنفيذ أنشطة إضافية متعددة. ورأى الاستعراض أن أوجه القصور هذه يمكن التغلب عليها وإحراز تقدم كبير بحلول نهاية ١٩٩٦ إذا كان التمويل الإضافي أمراً وشيكاً.

#### ثانياً - حالة تنفيذ البرنامج

٦ - حدد البرنامج خمسة قطاعات للدعم بناءً على خطة التنمية الوطنية. ونفذت أنشطة أساسية في ثلاثة منها فقط: صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة؛ وصياغة وتنفيذ السياسات؛ وجمع وتحليل البيانات. وخصص الجزء الأكبر من موارد البرنامج القطري لهذه القطاعات الثلاث، نظراً لاحتياجات المتعلقة بالمشاريع وإمكانية توافر موارد متعددة وثنائية الأطراف غير متوقعة وإضافية. ونظراً للقيود المحلية والاستعراض المكثف لاحتياجات القطاعية، فإن مشاريع الإعلام والتعليم والاتصال وكذلك المرأة والسكان والتنمية لم تتم سوى في أواخر ١٩٩٤؛ ولا يمكن العمل في هذه المشاريع إلا في حالة الموافقة على زيادة سلطة التمويل الشامل.

٧ - ووفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية اتخذت خطوات لإعادة توجيهه برنامج صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة من حيث المفهوم ومن الوجهة الفنية ليصبح برنامجاً للصحة الإنجابية يشمل، في جملة أمور، إسداء المشورة وتقديم خدمات تنظيم الأسرة، ومنع الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والنهوض بالصحة الجنسية العامة للنساء والرجال والشباب، وتقديم مبادرات لتشجيع الأئمة السالمة. وتتضمن انجازات المشروع إنشاء وحدة لصحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة في وزارة الصحة؛ وصياغة منهج للتدريب أثناء الخدمة في مجال الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة؛ وتنفيذ برامج تدريبية في مجال الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة، التعليم الصحي وإدارة البرامج؛ واستحداث نظام للرصد والتقييم؛ وصياغة مشروع سياسة لتنظيم الأسرة على الصعيد الوطني ومشروع برنامج عمل للأئمة السالمة؛ وإجراء دراسات بشأن حمل المراهقات، وتجديد العيادات الطبية.

٨ - وهناك حاجة لزيادة سلطة التمويل بمبلغ ٢,١ مليون دولار لمواصلة وتعزيز إدارة وتنفيذ برنامج الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة على الصعيد الوطني، وصياغة سياسة شاملة للإعلام والتعليم والاتصال في مجال الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة وتطوير وحدات الإعلام والتعليم والاتصال على الصعيدين الوطني والإقليمي للنهوض بهنهم وقبول وممارسة الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة؛ وتوفير تدريب طويب وقصير الأمد للعاملين في مجال الرعاية الصحية؛ وإجراء بحوث في مجال الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة؛ وتوفير وسائل منع الحمل والمعدات؛ وتجديد المراافق الصحية.

٩ - وأحرز تقدم كبير في برنامج السياسة السكانية والتنمية. ففي عام ١٩٩٣ أنشئت وحدة التخطيط السكاني في إطار لجنة التخطيط الوطني. وكانت هذه الوحدة فعالة في تنسيق الأنشطة السكانية لمختلف الوزارات القطاعية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها الجهود الممولة من الوكالات المانحة. وزاد إحساس المسؤولين الحكوميين وقادرة المجتمع المحلي وممثلي وسائل الإعلام بمسائل السكان والتنمية من خلال العديد من الحلقات الدراسية والرسائل الإخبارية بشأن السكان والتنمية. وأنشئت اللجنة الفنية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالسكان، المشكلة من مهنيين في مجال التخطيط من كافة الوزارات الحكومية تقريراً وكثير من المنظمات غير الحكومية لمساعدة وحدة التخطيط السكاني وللجنة التخطيط الوطني على تكامل تخطيط السكان والتنمية وعلى صياغة سياسة سكانية وبرنامج عمل على الصعيد الوطني. والجهود الراهنة موجهة نحو المؤتمر الوطني المقرر عقده في تمور/ يوليه ١٩٩٥ والذي سيتناول وضع صياغة لسياسة سكانية وطنية.

١٠ - والمعضلة الرئيسية هي النقص في عدد الموظفين المدربين في وحدة التخطيط السكاني، التي يعمل بها حالياً منسق من مواطني البلد ومستشار دولي. وتعتبر زيادة سلطة التمويل بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار ضرورية لدعم وتعزيز القدرة المؤسسية وقدرة الموارد البشرية على إحداث التكامل في أنشطة السكان والتنمية.

١١ - وقد حقق برنامج جمع وتحليل البيانات معظم أهدافه: أجري تعداد سكاني وطني عام ١٩٩١؛ وجرى معالجة وتحليل البيانات من منظور ديمغرافي. ونشرت معظم تقارير التعداد ويجري استخدامها على نطاق واسع (مثلاً من جانب وزارة الصحة للتخطيط وأداء الخدمات الصحية في مناطق محددة). ويجري الآن إجراء المزيد من التحليل لبيانات التعداد من منظور السكان والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وستنتقل النتائج إلى عملية التخطيط الوطني بالتعاون مع وحدة تخطيط السكان وللجنة التخطيط الوطنية.

١٢ - وبالرغم من أن مشروع جمع وتحليل البيانات كان جيد التصميم فإن الإطار الزمني للتنفيذ كان غير واقعي. ومن ثم دعت الحاجة إلى مزيد من الوقت وإلى ما يصاحب ذلك من تمويل لمعالجة وتحليل ونشر نتائج بيانات التعداد السكاني؛ وكانت هناك حاجة أيضاً إلى مبالغ لاستمرار المعونة الفنية في عام ١٩٩٥. وبفضل توافر موارد متعددة وثنائية الأطراف غير متوقعة وضافية، أتيحت الأموال لتنفيذ هذه الأنشطة. وزاد ذلك من الموارد المخصصة لجمع وتحليل البيانات بمقدار ٥٠٠ ٠٠٠ دولار.

١٣ - وصممت أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال في المجال السكاني لتمكين الجمهور من اتخاذ قرارات تتسم بالمسؤولية فيما يتعلق بأسرهم، واستخدام الموارد بشكل أفضل ومعالجة الشواغل البيئية. ولتناول هذه المسائل طلبت الحكومة مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان في القيام بجهودين: مشروع إعلام وتعليم واتصال غير رسمي للوصول إلى أهالي الريف، وخاصة في المناطق الشمالية المزدحمة بالسكان، ومشروع تعليم في مجال السكان والحياة الأسرية يصمم للمدارس. وقد صدرت الموافقة على المشروعين اعتباراً من آذار/مارس ١٩٩٥ وشرع في الأنشطة التحضيرية. وينتظر التنفيذ الكامل الموافقة على زيادة سلطة التمويل.

١٤ - وزيادة سلطة التمويل بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ دولار لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ أمر جوهري لتنفيذ مشروع غير الإعلام والتعليم والاتصال. ويستلزم مشروع القطاع غير الرسمي تمويلاً لتمكين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من إعداد رسائل سكانية توزع عبر تشكيلة واسعة من القنوات تشمل التلفزيون والإذاعة والفيديو ووسائل الإعلام التقليدية. ويطلب مشروع تعليم السكان والحياة الأسرية في المدارس موارد لتمكين النظام التعليمي الوطني من إدماج تعليم السكان والحياة الأسرية في المناهج الدراسية الرسمية في كافة أرجاء القطر.

١٥ - وفي الوقت الذي كان يجري فيه وضع نهج شامل على الصعيد الوطني للمرأة والتنمية، جرى القيام ببعض الأنشطة الخاصة بإدارة الدخل وبالصحة الإنجابية للمرأة وبمسائل الإعلام والتعليم في مجال السكان للشباب. وفي عام ١٩٩٤ أيد صندوق الأمم المتحدة للسكان الأنشطة السابقة لمشروع المرأة والسكان والتنمية التي نتج عنها، في جملة أمور، اتمام وثيقة مشروع في نيسان/أبريل ١٩٩٥. والهدف من مشروع المرأة والسكان والتنمية تعزيز القدرة على إجراء تحطيط حساس لمسألة الجنسين والسكان وصياغة السياسات عن طريق زيادة الوعي بين صانعي السياسات الوطنية ومتخذي القرارات بالأثار الاجتماعية - الديمغرافية والصحية المترتبة على النهوض بالمركز القانوني والاقتصادي للبنات والنساء؛ وزيادة الحماية والتشجيع لحالة الصحة الإنجابية للفتيات والنساء، وزيادة حماية الحالة الصحية الإنجابية للفتيات والنساء الناميبيات عن طريق حشد المنظمات والموارد غير الطبية، بما فيها منظمات المرأة. وتعتبر سلطة التمويل على النحو الذي وافق عليه مجلس الإدارة كافية.

١٦ - كما أن زيادة سلطة التمويل بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ دولار مطلوبة لاحتياطي البرنامج. فخلال السنوات الثلاث الأولى من البرنامج ستستخدم هذه المبالغ في دعم الأنشطة المتعددة القطاعات دعماً لتنمية برنامجية عامة، لخلق مناصرة ووعي سكانيين بين عامة الجمهور.

١٧ - أبدى عدد من المانحين اهتماماً بتوفير موارد إضافية متعددة وثنائية للأطراف للبرنامج. غير أنه لم يحدد مدى وتوقيت مثل هذه المساعدة المتعددة وال ثنائية الأطراف. ومن ثم فإن الطلب المقترن بزيادة التمويل سيجري تلبيته من الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

### ثالثا - توصيات

١٨ - يوصي المدير التنفيذي بأن يوافق المجلس التنفيذي على زيادة سلطة التمويل للبرنامج القطري لناميبيا بمبلغ ٣,٧ من ملايين الدولارات على النحو المبين في الجدول الملحق، رهنا بتوافر الموارد، وإلذن للمدير التنفيذي بالقيام بالترتيبات الضرورية لإدارته وتمويله وتنفيذها.

### البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة

للسكان - ناميبيا ١٩٩٦-١٩٩٢

#### موجز مالي

الزيادة المقترحة في حد سلطة الموافقة على التمويل والتوزيع المعدل			المساعدة الخاصة بالموارد وتوزيعها على النحو الذي وافق عليه مجلس الإدارة، ١٩٩٢			القطاع
المجموع	موارد أخرى	الموارد العادية للصندوق	المجموع	موارد أخرى	الموارد العادية للصندوق	
٢٦٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة
١٢٠٠٠٠٠	صفر	١٢٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	الإعلام والتعليم والاتصال
١٥٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	جمع وتحليل البيانات
١٠٠٠٠٠	صفر	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	صفر	٥٠٠٠٠٠	صياغة السياسات السكانية
٥٠٠٠٠٠	صفر	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	صفر	٥٠٠٠٠٠	المرأة والسكان والتنمية
٤٠٠٠٠٠	صفر	٤٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	صفر	١٠٠٠٠٠	احتياطي البرنامج
٨٢٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	المجموع

- - - - -